

عبدالله بن عمر بن الخطاب ومواقفه من الفتن  
في صدر الإسلام 33هـ / 653 م - 73هـ / 692 م  
أحمد سعود الحسن  
الملخص

عاصر عبدالله بن عمر الفتن الجسيمة التي مرت بالعالم الإسلامي وأدت إلى الاقتتال بين المسلمين في صدر الإسلام أبرزها الشبهات التي انتشرت حول الخليفة عثمان بن عفان التي ابتدأت سنة 33هـ / 653م ، و أدت إلى حصاره في داره ثم استشهاده رضي الله عنه سنة 35هـ / 655م ، و تولي علي بن أبي طالب الخلافة بعده و خروج معاوية بن أبي سفيان في أهل الشام 35 سنة هـ / 655م ، وطلحة بن عبدالله و الزبير بن العوام وعائشة بنت أبي بكر في أهل البصرة سنة 35 هـ / 655م ، على خلافته مطالبه بالقصاص من قتلة عثمان ما قاد إلى معركة الجمل مع أهل البصرة ومعركة صفين مع أهل الشام ، ثم خروج الخوارج على علي بن أبي طالب بعد القبول بالتحكيم وما ترتب عليه من معركة النهروان، ثم قضية التحكيم لوضع حد للصراع بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان لكن لم يتفقا على قرار يحسم الخلاف ما أدى إلى تجدد الصراع، لكن علي بن أبي طالب استشهد على يد أحد الخوارج سنة 40 هـ / 660م، ثم خلافة الحسن بن علي بن أبي طالب الذي تنازل عنها لمعاوية بن أبي سفيان سنة 41 هـ / 661م ، و استتبت الأوضاع في عهد معاوية إلى حد كبير باستثناء ثورات الخوارج ، ثم بعد وفاة معاوية وتولي ابنه يزيد الخلافة 60 سنة هـ / 679م ، تتجدد الصراعات مرة أخرى ما أسفر عن ثورة الحسين بن علي بن أبي طالب ، وثورة عبدالله بن الزبير ، وثورة أهل المدينة على خلافته ، و يتوفى يزيد سنة 64 هـ / 684م ، ويتولى معاوية بن يزيد الخلافة لكنه سرعان ما يتنازل عنها بعد ما يقارب من أربعة أشهر من السنة نفسها ، فتتنازع عدة أطراف على منصب الخلافة أبرزهم مروان بن الحكم ثم ابنه عبدالملك ، وعبد الله بن الزبير ، والمختار بن أبي عبيدة إلى أن تنتهي تلك الاضطرابات بسيطرة عبدالملك بن مروان على الحكم سنة 73 هـ / 692م ، هذه الفترة المليئة بالفتن كان لابن عمر فيها مواقف وآراء في أحداثها و في رجالها، فهذه الدراسة ركزت في البحث عن هذه المواقف حيث تكتسب معرفة مواقفه أهمية خاصة باعتباره أحد أبرز الصحابة وعلماؤهم ، و حرصت الأطراف المتنازعة أن تكتسبه إلى صفها وإن موقفه المؤيد أو المخالف له ثقله في ترجيح كفة هذا الطرف على غيره من الأطراف المتنازعة ، و اعتبر في أكثر من مرة الرجل الأنسب للخلافة الذي يُنهى الفوضى التي حلت بأمة الإسلام .

**ABDULLAH BIN UMAR BIN AL-KHATTAB**  
**And his positions regarding the strifes in early Islam**  
**33AH/653 AD – 73 AH/ 692 AD**  
**Ahmad Hassan EL Hassan**

**Abstract**

In fact, Abdullah Bin Umar Bin Al-Khattab witnessed the serious disputes and strifes that occurred in the Islamic World and resulted in fighting between Muslims during early Islam including suspicions about the Caliph Uthman Ibn Affan which initiated in year 33 AH/ 653 AD in which the Caliph (may Allah be pleased with him) was put under siege and killed in his house in 35 AH/655 AD, and then, Ali Bin Abi Talib became the Caliph, as well as the objection insurgency and expressed by Muawiya Bin Abi Sufyan in people of the Levant in year 35 AH/655 AD, and Talha Bin Abdullah and Zubayr Bin Al-awwam, and Aeshah Bint Abu bakr in people of Basra in year 35 AH/655 AD regarding the succession undertaken by Ali Bin Abi Talib as they requested Ali to punish people who killed the former Caliph Uthman Ibn Affan, consequently, battle of the Camel with people of Basra, and battle of Siffin with people of syria , then, insurgency of the Kharijites against Ali Bin Abi Talib after accepting the arbitration which resulted in battle of Nahrawan, then, an issue of arbitration to limit the disputes between Ali Bin Abi Talib and Muawiya Bin Abi Sufyan, but, they have not agreed upon a decision resolving the conflict, therefore, the dispute was renewed again, finally, Ali Bin Abi Talib was killed by an individual belonged to the Kharijites in year 40 AH/ 660 AD.

Furthermore, the succession was assigned by Hassan Bin Ali Bin Abi Talib for Muawiya Bin Abi Sufyan in year 41 AH/ 661 AD, however, the conditions significantly stabilized during reign of Muawiya regardless the Kharijites. Then, the succession was undertaken by Yazid Bin Muawiya Bin Abi Sufyan after death of his father in year 60 AH/ 679 AD, therefore, the disputes renewed again and resulted in the revolution performed by Hussein Bin Ali Bin Abi Talib, and Abdullah Bin Al Zubayr, as well as people of Medina regarding the succession, however, Yazid Bin Muawiya passed away in year 64 AH/ 684 AD, as Muawiya Bin Yazid became the new Caliph, but soon, the succession was assigned by the later in year 64 AH/ 684 AD, and caused disputes between several parties such as Marwan Bin Al- Hakam, then, his son Abdulmalik, and Abdullah Bin Al Zubayr, as well as Al Mukhtar Bin Abi Obayd, eventually, such conflicts were eliminated and controlled by Abdulmalik Bin Marawan who took the power in year 73 AH/692 AD.

In the same context, such period included several conflicts witnessed enormous attitudes and opinions adopted by Abdullah Bin Umar Bin Al-Khattab regarding its events and characters as well. Finally, this study focused on analyzing such attitudes because of its particular relevance, taking into consideration that Abdullah Bin Umar was one of the prophet,s companions and scholars at that time, however, each party among the disputing parties strived to attract Abdullah Bin Umar alongside due to his highly appreciated opinion whether as supporter or opponent. Therefore, many times Abdullah Bin Umar was considered as the suitable person for undertaking the succession who could eliminate the prevailing chaos among people of Islam.

عاصر عبدالله بن عمر الفتن الجسيمة التي مرت بالعالم الإسلامي وأدت إلى الاقتتال بين المسلمين في صدر الإسلام أبرزها الشبهات التي انتشرت حول الخليفة عثمان بن عفان التي ابتدأت سنة 33 هـ / 653م<sup>(1)</sup>، و أدت إلى حصاره في داره ثم استشهاده رضي الله عنه سنة 35 هـ / 655م<sup>(2)</sup>، وتولي علي بن أبي طالب الخلافة بعده<sup>(3)</sup> و خروج معاوية بن أبي سفيان في أهل الشام 35 سنة هـ / 655م<sup>(4)</sup>، وطلحة بن عبدالله و الزبير بن العوام وعائشة بنت أبي بكر في أهل البصرة سنة 35 هـ / 655م<sup>(5)</sup>، على خلافته مطالبه بالقصاص من قتلة عثمان ما قاد إلى معركة الجمل 36 هـ / 656 م مع أهل البصرة<sup>(6)</sup> ومعركة صفين مع أهل الشام 37 هـ / 657م<sup>(7)</sup>، ثم خروج الخوارج على علي بن أبي طالب بعد القبول بالتحكيم<sup>(8)</sup> وما ترتب عليه من معركة النهروان<sup>(9)</sup>، ثم اجتماع التحكيم لوضع حد للصراع بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان لكن لم يتفقا على فرار يحسم الخلاف ما أدى إلى تجدد الصراع<sup>(10)</sup>، لكن علي بن أبي طالب استشهد على يد أحد الخوارج سنة 40 هـ / 660م<sup>(11)</sup>، ثم خلافة الحسن بن علي بن أبي طالب الذي تنازل عنها لمعاوية بن أبي سفيان سنة 41 هـ / 661م<sup>(12)</sup>، و استتبت الأوضاع في عهد معاوية إلى حد كبير باستثناء ثورات الخوارج<sup>(13)</sup>، ثم بعد وفاة معاوية وتولي ابنه يزيد الخلافة 60 هـ / 679م، تتجدد الصراعات مرة أخرى ما أسفر عن ثورة الحسين بن علي بن أبي طالب 61 هـ / 680م<sup>(14)</sup>، وثورة عبدالله بن الزبير 62 هـ / 681م<sup>(15)</sup>، وثورة أهل المدينة على خلافته 62 هـ / 681م<sup>(16)</sup>، و يتوفى يزيد سنة 64 هـ / 684م<sup>(17)</sup>، ويتولى معاوية بن يزيد الخلافة لكنه سرعان ما يتنازل عنها بعد ما يقارب من أربعة أشهر من السنة نفسها<sup>(18)</sup>، فتتازع عدة أطراف على منصب الخلافة أبرزهم مروان بن الحكم ثم ابنه عبدالملك، وعبد الله بن الزبير، والمختار بن أبي عبيدة إلى أن تنتهي تلك الاضطرابات بسيطرة عبدالملك بن مروان على الحكم سنة 73 هـ / 692م<sup>(19)</sup>.

إن هذه الفترة المليئة بالفتن كان لابن عمر فيها مواقف وآراء في أحداثها و رجالها فهذه الدراسة ركزت في البحث على هذه المواقف حيث نكتسب معرفة مواقفه أهمية خاصة باعتباره أحد أبرز الصحابة وعلمائهم<sup>(20)</sup>، والأطراف المتنازعة حرصت أن تكسبه و تضمه إلى صفها و إن موقفه المؤيد أو المخالف له ثقله في ترجيح كفة هذا الطرف على غيره من الأطراف المتنازعة<sup>(21)</sup>، و اعتبر في أكثر من مرة الرجل الأنسب للخلافة الذي يُنهي الفوضى السياسية التي حلت بأمة الإسلام<sup>(22)</sup>.

و في الحقيقة إن عبدالله بن عمر يعتبر نموذجاً من الصحابة له منهجية خاصة في التعامل مع الفتن السياسية حاول البحث أن يستقصيها ويحللها و يتعرف على أبعادها في أطوارها الواقعي من خلال موقفه في كل فتنة و في أطوارها النظري عن طريق استنتاج القواعد و القناعات لدى ابن عمر التي تضبط طبيعة هذه المواقف التي اتخذها في هذه الفتن جميعها.

تتناول هذه الدراسة مواقف عبدالله بن عمر بن الخطاب من هذه الفتن التي

عاصرها من خلال محورين :  
الأول : عرض هذه الفتن و موقف ابن عمر من كل فتنة .  
الثاني : المنطلقات الأساسية التي يعتمد عليها ابن عمر في تحديد مواقفه و الإشكاليات المتعلقة بها.

**أولاً: العرض التاريخي لمواقف عبدالله بن عمر بن الخطاب من الفتن في عهد عثمان سنة 33هـ/653م إلى وفاته سنة 74 هـ / 693 م .**

كان ابن عمر محط ثقة الخليفة عثمان بن عفان فعندما بدأت الفتن في الظهور في بعض الأمصار أرسله إلى بلاد الشام ليتثبت من مدى انتشار الإشاعات التي تروج في الولايات وينتقد فيها الخليفة و مدى تأثير الناس بها ، فذهب ابن عمر إلى الشام و عاد بتقرير يفيد بأنها خالية من هذه الإشاعات<sup>(23)</sup> ، و هذا الخبر يدلنا أن ابن عمر كان يرفض ما يشاع حول الخليفة عثمان من اتهامات وأنه بريء منها ، والحقيقة أن دور ابن عمر لم يقتصر فقط على إنكار الإشاعات بل تعدى ذلك حيث إنه لما قدم الثوار إلى المدينة وحاصروا الخليفة عثمان دافع باستبسال عن "الخليفة الشرعي فقد " ليس السلاح يوم الدار مرتين" إلى أن عزم الخليفة على جميع المدافعين بوضع السلاح وترك قتال المهاجمين فجاء قومه من بني عدي وأخرجوه من دار عثمان.<sup>(24)</sup>

وبعد استشهاد عثمان بن عفان رضي الله عنه كان ابن عمر من الذين قصدهم الثوار لبياعوه بالخلافة لكنه رفض وقال " إن لهذا الأمر انتقاما والله لا اتعرض له فالتمسوا غيري" <sup>(25)</sup> وبعد استخلاف علي بن أبي طالب رضي الله عنه تعارضت الروايات بشأن موقف ابن عمر من بيعته حيث ورد أنه لم يأت بنفسه للبيعة و أحضر بالقوة لكنه رفض أن يبيع وقال لعلي " لا أبيع حتى يبيع الناس" <sup>(26)</sup> فكان ينتظر إجماع الولايات على بيعته ، ولما رأى علي إصراره على ذلك تركه دون أن يلزمه بالبيعة<sup>(27)</sup>، و لكن هذا الموقف من بيعة علي فيه نظر والراجح أن بايعه مع بيعة أهل المدينة و الدليل على ذلك أن علي بن أبي طالب طلب من ابن عمر أن يذهب واليا على بلاد الشام<sup>(28)</sup>، وطلب منه أيضا أن يخرج معه لقتال الخارجين على خلافته<sup>(29)</sup> فلا يستقيم منطقاً أن يطلب علي من ابن عمر ذلك وهو لا يعترف بخلافته أصلاً ، و كذلك فإنه على الرغم من عدم استجابة ابن عمر لمطالب علي في ذلك لكنه لم يعلق هذا الرفض على اعتبار أنه لا يعترف بخلافته وغير ملزم بالطاعة له <sup>(30)</sup>، ويحسم هذا الترجيح أن ابن عمر لما خشي بأن علي سيلزمه بالخروج لقتال من خالفه غادر المدينة متجهاً إلى مكة و لكنه أوصل رسالة إلى علي عن طريق أم كلثوم بنت علي " أنه مقيماً على طاعة علي ما خلا النهوض"<sup>(31)</sup> و لفظ " مقيماً " تدل على أنه بايعه بالخلافة سابقاً وما زال مستمراً على الاعتراف بخلافته.

وفيما يتعلق بموقف ابن عمر من الخارجين على خلافة علي فقد كان واضحاً أنه لن ينضم إلى أي طرف يتحرك في اتجاه يؤدي إلى الاقتتال بين المسلمين ، فقد رفض طلب طلحة بن عبيدالله و الزبير بن العوام للخروج معهما

إلى البصرة<sup>(32)</sup> للثأر من قتلة عثمان بن عفان ، و كذلك الأمر لم ينضم إلى معاوية بن أبي سفيان في أهل الشام ، و في الوقت نفسه حرص على منع من له سلطة عليه من الخروج مع من يريد القتال ، فقد منع أخته حفصة من الذهاب مع عائشة رضي الله عنها إلى البصرة<sup>(33)</sup>، و قد كان راغباً في نهي عائشة من التحرك إلى البصرة وإثارة الناس لكنه رأى أن ابن الزبير قد أقنعها بضرورة تحركها في القصاص من القتل فترك ذلك<sup>(34)</sup>.

اعتزل ابن عمر القتال في معركة الجمل ومعركة صفين ولكن بعد أن اتفق جيش علي و جيش معاوية على "التحكيم" كان ابن عمر من الذين شهدوا هذا الاجتماع ، وفي حوار التحكيم طرح أبو موسى الأشعري - ممثل علي - اسم عبدالله بن عمر كبديل للخليفة علي ليتفق عليه الطرفان لكن ابن عمر رفض تولي الخلافة في هذه الظروف السياسية التي تسيطر عليها الخلافات و القتال<sup>(35)</sup>، و لكن على الرغم من رفضه الخلافة إلا أنه حث أطراف التحكيم على الاتفاق على قرار ينهي القتال فقد نصح عمرو بن العاص أن يحرص على مصلحة المسلمين قائلاً " يا ابن العاص إن العرب أسندت إليك أمرها بعدما تقارعت بالسيوف وتناجرت بالرماح فلا تردنهم في فتنة"<sup>(36)</sup>.

انتهى عهد علي باستشهاده على يد عبدالرحمن بن ملجم - أحد الخوارج -<sup>(37)</sup> ، فاختار أهل العراق الحسن بن علي خليفة بينما اختار أهل الشام معاوية بن أبي سفيان خليفة<sup>(38)</sup> ، فاستمر ابن عمر معتزلاً هذه الخلافات ومتوقفاً عن بيعة أي طرف منهما بالخلافة إلى أن تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان<sup>(39)</sup>، فكان مؤيداً لقرار الحسن بالتنازل لما فيه المصلحة العامة للمسلمين ووحدة صفهم وتوقف الحروب بينهم ، فحضر الصلح على الرغم أنه كان يرى الأولى بالخلافة أوائل الصحابة الذين كان لهم سبق إلى الإسلام وليس من تأخر إسلامهم إلى فتح مكة مثل معاوية<sup>(40)</sup> ولكن مصلحة الأمة اقتضت القبول بالواقع دون انتظار الوضع الأمثل ومن هذا المنطلق أقر ابن عمر خلافة معاوية .

ظل ابن عمر طيلة عهد معاوية بن أبي سفيان مقرباً بخلافته وطاقته إلى أن قرر معاوية تولية العهد لابنه يزيد فرفض هذه البيعة<sup>(41)</sup>، ولما أصر معاوية على ابن عمر أن يقبل به ولياً للعهد وافق على الإقرار بمبدأ ولاية العهد بصيغة عامة من غير تحديد لشخص بعينه و التي نصها " أبايك على أن أدخل بعدك فيما يجتمع عليه الأمة " و قبل منه معاوية ذلك<sup>(42)</sup>، ولما حانت وفاة معاوية ذكر لابنه يزيد المتوقع معارضتهم لخلافته ومنهم ابن عمر لكن بيّن له بأنه "رجل قد وفذته العبادة وإذا لم يبق أحد غيره بايعك"<sup>(43)</sup>، ما يدل على عدم تخوف معاوية من معارضة ابن عمر لخلافة يزيد و حمل السيف ضده ، ثم بعد وفاة معاوية أرسل يزيد إلى والي المدينة أن يأخذ البيعة من ابن عمر فرفض في أول خلافة يزيد أن يعطيه البيعة موضحاً سبب ذلك أنه " إذا بايع الناس بايعت"<sup>(44)</sup>، و عندما جاءت البيعة من الولايات قدم إلى والي المدينة الوليد بن عتبة وبايع ليزيد بالخلافة<sup>(45)</sup>.

ظل ابن عمر على طاعة يزيد طيلة خلافته وقد كان له موقف معارض للخارجين عليه فقد أنكر على الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير<sup>(46)</sup> و أهل الحرة

في المدينة خروجهم على يزيد ومنع بنيه من المشاركة مع أهل المدينة بالثورة ضده<sup>(47)</sup>، وبعد وفاة يزيد واستخلاف ابنه معاوية الذي لم تستمر خلافته سوى ثلاثة أشهر<sup>(48)</sup> وكانت الأوضاع السياسية مضطربة ، فقد خرج عليه ابن الزبير في أهل الحجاز<sup>(49)</sup> ، بينما كان أمر أهل العراق مضطرباً مع واليهم عبيدالله بن زياد<sup>(50)</sup> ، فالأوضاع كانت تُنبئ بدخول العالم الإسلامي في حروب داخلية ما يرجح أنه في ظل هذه الأوضاع غير المستقرة أن ابن عمر لم يبايع لمعاوية بن يزيد بالخلافة، وبعد وفاة معاوية بن يزيد عرض مروان بن الحكم الذي كان له ثقله بين أهل الشام على ابن عمر أن يبايعه بالخلافة حيث أن منصب الخلافة كان شاغراً لكن ابن عمر توقع أن هناك من لن يقبل به وأن استقرار أمر الخلافة لن يتم له إلا بعد قتال من لا يقبلها فرفضها<sup>(51)</sup>.

و بايع أغلب الولايات عبدالله بن الزبير بالخلافة بعد وفاة معاوية بن يزيد سنة 64هـ / 683م ،<sup>(52)</sup> باستثناء أهل الشام التي كان أمرها مضطرب لكن خضعت بعد ذلك لأنصار بني أمية ثم ولاية مصر بقيادة مروان بن الحكم ثم ابنه عبدالملك ،<sup>(53)</sup> لكن ابن عمر لم يبايع أحدا منهم منتظراً استقرار الخلافة لأي طرف وبعد أن تمكن عبدالملك من قتل ابن الزبير في مكة سنة 73 هـ / 692م ، وجاءته البيعة من الولايات جميعها و أرسل إليه ابن عمر ببيعته بالخلافة<sup>(54)</sup> ولم يمكث ابن عمر حياً بعد استقرار الخلافة لعبدالملك سوى مدة وجيزة حيث توفي سنة 73هـ / 692م بعد مقتل ابن الزبير بثلاثة أشهر أو سنة 74هـ / 693م<sup>(55)</sup>.

#### ثانياً : مناقشة منطلقات ابن عمر في تحديد مواقفهم في الفتن وإشكالياتها:

من خلال استقراء مواقف ابن عمر من هذه الفتن والصراعات السياسية نستطيع أن نستنتج أن ابن عمر لديه أسس ومنطلقات يعتمد عليها في تحديد المواقف التي يراها صواباً وهي كالتالي:

أولاً : عدم المشاركة في القتال مع أي طرف خلال الفتن وقد عبر عنها بقوله " لا أقاتل في فتنة"<sup>(56)</sup> ، ولهذا السبب رفض أن يكون طرفاً مع جهة تدفع بالاعتدال بين المسلمين فليس لديه الاستعداد مطلقاً أن يشترك في قتال بين المسلمين ولذا رفض طلب علي بن أبي طالب<sup>(57)</sup>، وطلحة بن عبيدالله و الزبير بن العوام<sup>(58)</sup> ، وعبدالله بن الزبير،<sup>(59)</sup> أن يقف في صفهم لقتال مخالفيهم وكذلك لم يقاتل مع أي طرف سواهم من الجهات التي تتقاتل مثل معاوية بن أبي سفيان أو الحسن بن علي بن أبي طالب أو المختار بن أبي عبيد أو مروان بن الحكم أو عبدالملك بن مروان فضلاً أن يكون مع الخوارج .

ورفض المشاركة في القتال في الفتن يرجع إلى سببين أولهما منظوره لدوافع الصراعات بين الفرق المتقاتلة خاصة في الفتن التي تلت عهد علي بن أبي طالب حيث يعتبرها قتال على دنيا من أجل السلطان وليس من أجل الحق، فقد رد على رجل احتج على ابن عمر بمشاركته في القتال في زمن النبي صلى الله عليه وسلم " إنا قاتلنا حتى كان الدين لله ولم تكن فتنة وإنكم قاتلتم حتى كان الدين لغير الله وحتى كانت فتنة"<sup>(60)</sup> وقال في موضع آخر " قريش يتقاتلون على هذا السلطان

وعلى هذه الدنيا " (61) ثانيهما : أن الحق القطعي غير واضح مع أي طرف و لذا فإن المشاركة في القتال مظنة الخطأ و قتل الأبرياء وهي بمثابة السير في طريق مظلم لا تتبين معالمه والصواب الانتظار حتى تتجلي هذه الظلمة وعبر عن ذلك بقوله "إنما كان مثلنا في هذه الفتنة كمثل قوم كانوا يسرون على جادة يعرفونها فيبناهم كذلك إذ غشيتهم سحابة وظلمة فأخذ بعضنا يميننا وبعضنا شمالاً فأخطأنا الطريق، وأقمنا حيث أدركنا ذلك حتى تجلّى عنا ذلك" (62) و من هذا المنطلق تفسر إشكالية حمله لل سيف و دفاعه عن الخليفة عثمان بن عفان عند حصار الثوار له في داره حيث فعله هذا في الظاهر مظنة قتل المهاجمين وهم مسلمون لكنه في هذا الدفاع يعتقد أن ليس هناك أدنى شبهة تمنع قتالهم فهؤلاء الثوار و إن كانوا مسلمين الا أنهم ليس لديهم مبرر يسوغ خروجهم على الخليفة عثمان و قتله فهم خارجين على الخليفة الشرعي وظالمون له فيجب الدفاع عنه بينما الحال في الاقتتال بعد ذلك بين المسلمين فيه شبهة قتل المسلم بغير حق بيّن لذا التزم التوقف عن المشاركة مع أي طرف .

#### ثانياً : الاستناد إلى موقف أهل المدينة في تحديد الموقف الصواب في الفتن :

كان ابن عمر يعتذر بعدم الخروج للقتال معتمداً على موقف أهل المدينة فقد قال لعلي مبرراً رفضه الخروج معه لقتال مناوئيه "أنا مع أهل المدينة أما أنا رجل منهم وقد دخلوا في هذا الأمر فدخلت معهم لا أفارقهم فإن يخرجوا أخرج وإن يقعدوا أقعد" (63)، وقال مثل ذلك لطلحة والزبير لما طلبا منه الخروج معهما (64)، غير ان هنالك إشكالية وهي أنه لما خرج أهل المدينة على يزيد بن معاوية لم يخرج معهم بل أنكر خروجهم هذا فالذي يظهر أنه عند الشك والاشتباه في الموقف الصواب كان يتأسى بموقف أهل المدينة ويعتبر موقفهم هو الموقف المرجح للموقف الصحيح ، ففي الفتن في عهد علي كان يقول أهل المدينة " والله لا ندري ماذا نصنع فإن هذا الأمر مشتبه علينا ونحن مقيمون حتى يضيء لنا ويسفر" (65) بينما في خروج أهل المدينة على يزيد فالصواب عند ابن عمر واضح ومقطوع به حيث إن ابن عمر - وكذلك أهل المدينة- بايعوا يزيد بالخلافة فاعتبر خروجهم هذا بغض النظر عن المبررات التي ساقوها للخروج هو نكث للبيعة وهو الأمر الذي صرح به حيث قال " بايعت هذا الرجل على بيع الله ورسوله وأن أعظم العذر .. نكث البيعة " (66).

#### ثالثاً: لا يسعى إلى الخلافة ولا يرشح نفسه لها وإذا عرضت عليه لا يقبلها إلا باتفاق جميع الناس عليه بدون استثناء.

لقد أكد ابن عمر أن الخلافة لم ترد إلى ذهنه (67)، وعرف عنه معاصروه ذلك مثل مروان بن الحكم الذي قال " لا يحب أن يؤلى على الناس إلا أن يدفع إليه هذا الأمر عفوا" (68).

و قد عرضت الخلافة على ابن عمر ثلاث مرات بعد استشهاد عثمان بن عفان (69)، وعند التحكيم في الخلاف بين علي و معاوية (70) ، وبعد وفاة معاوية بن يزيد (71) و جميعها رفضها لئلا يدخل في صراع عسكري مع أحد يفضي إلى قتل

المسلمين، فلما رفض الخلافة بعد عثمان برر رفضه بأن لقتل عثمان انتقاماً (72) ، وبعد طرح اسمه في التحكيم ذكر أنه لا يقبلها إلا عن رضى المسلمين (73) خشية أن لا يقبل أحد بخلافته فيضطر إلى قتاله ، وبعد وفاة معاوية بن يزيد بين سبب الرفض بأنه لا يريد أن يقاتل أحدا يعارض خلافته و لو كان رجلا واحدا (74) .  
رابعاً : يُعطي البيعة إما لرجل وصل إلى الخلافة عن طريق الشورى أو عند الغلبة الكاملة على خصومه .

وقد تبين هذا الأصل في الشورى لديه عندما كتب لابن الزبير يطلب منه ترك طلب الخلافة لنفسه بقوله " إنك أمرت على رقاب المسلمين من غير شورى فذم ما أنت فيه" (75) ، و أما في حالة الفتن والصراعات على منصب الخلافة فيعطيها لمن تمكن من التغلب على منافسيه واجتمع الناس على بيعته بحكم الغلبة، و لذا قال "لا أبسط يدي ببيعة في فرقة و لا أقبضها في جماعة" (76)، ونجد هذا عملياً عند رفضه بيعة الحسن بن علي أو معاوية بن أبي سفيان عندما كانت الحرب قائمة بينهما بينما لما تم الصلح بايع معاوية (77)، و لم يبايع يزيد إلا بعد أن جاءت له البيعة من الولايات (78)، وبعد وفاة يزيد لم يبايع لابنه معاوية ولا الخارجين عليه مثل ابن الزبير أو الحسين ، و بعد وفاة معاوية بن يزيد لم يبايع لابن الزبير أو لمروان بن الحكم أو ابنه عبدالملك أثناء الاقتتال لكن لما استقرت الخلافة لعبدالملك بن مروان وجاءته البيعة من الولايات بايعه بالخلافة (79).

خامساً : لا يبايع لأحد ولاية العهد كحكم مسبق بأن يكون خليفة المستقبل في الأوضاع المنذرة بالفتنة ولذا رفض بيعة يزيد كولي للعهد بعد معاوية (80) حيث يتوقع أن هناك من سيرفض بيعته مثل الحسين وابن الزبير ولم يبايع لمعاوية بن يزيد كولي للعهد بعد أبيه يزيد حيث عهد يزيد شهد خروج الحسين و ابن الزبير و أهل المدينة وقد توفي يزيد و ثورة ابن الزبير قائمة في مكة و استمرت منذ تولي معاوية بن يزيد الخلافة إلى وفاته (81) .

سادساً: عدم الرضوخ لضغوط الترغيب أو التهيب من أجل التنازل عن مواقفه المبدئية في الفتن ، فبعد استشهاد عثمان أتى إليه الثوار وعرضوا عليه الخلافة باعتباره "سيد الناس و ابن سيد الناس" لكنه رفض فهددوه بالقتل فرفض أيضا (82)، ولما أراد معاوية بن أبي سفيان أن يبايع لابنه يزيد لولاية العهد أرسل إلى ابن عمر قبلها مالا ثم طلب منه البيعة لابنه يزيد فرفض و قال " إن ديني عندي إذن لرخيص " (83) ثم هدده بعد ذلك ليقبل فرفض أيضا (84) .

سابعاً: لا يحابي أو يجامل أحدا من أجل تغيير مواقفه فلم يقبل طلب علي بن أبي طالب توليه بلاد الشام أو يخرج للقتال معه ، ولم يستجيب كذلك لطلب طلحة و الزبير للخروج معهما و لما طلب عبدالله بن صفوان أن يبايع لابن الزبير الذي كان حاضرا ينتظر جواب ابن عمر فرفض وذلك في الفتنة بعد وفاة معاوية بن يزيد (85) .

ثامناً: يُعطي البيعة للخليفة الذي أجمعت عليه الأمة دون التركيز على الجانب الأخلاقي أو التقصير في تطبيق حدود الدين لهذا الخليفة ، ففي الوقت الذي خرج



عبدالله بن عمر بن الخطاب ومواقفه من الفتن في صدر الإسلام 33هـ / 653 م - 73هـ / 692 م

الحسين بن علي<sup>(86)</sup> وابن الزبير<sup>(87)</sup> وأهل المدينة<sup>(88)</sup> على يزيد لنقدهم لسلوكياته الأخلاقية أو الالتزام بالحدود الشريعة فقد كان شرط ابن عمر كي يبايعه واضحا هو بيعته الناس له فقد قال لوالي المدينة الذي طلب منه البيعة ليزيد " إذا لم يبق غيري بايعت"<sup>(89)</sup> فهو لا يرفض بيعته من ناحية الأصل فضلا عن الخروج عليه لكن ينتظر فقط إجماع الولايات عليه ثم بعد ذلك بايعه بالخلافة .

إن ابن عمر يرى أن الخروج على الخليفة المجمع على خلافته شق لصفوف المسلمين وإدخالهم في حروب وفتن ، فالرضى بولايته ولم لم يكن بتلك الأهلية أهون ضررا من الخروج عليه ، ولذا أنكر على الحسين بن علي و ابن الزبير خروجهما على يزيد وقال لهما " اتقيا الله ولا تفرقا جماعة المسلمين"<sup>(90)</sup>، واعتبر خروج أهل المدينة عليه نكث لبيعته<sup>(91)</sup> ، و من هذا المنطلق أيضا فإن ابن عمر لا يفرق بين من وصل إلى الخلافة عن طريق ولاية للعهد أو بالثورة فلا تكسبه الشرعية إلا باتفاق الأمة عليه حيث إنه المقياس الأساسي الذي يستحق به الخلافة و البيعة له .

تاسعا: رفض مناصرة الأمير في المكان الذي يقيم فيه في قتاله ضد خصومه يعني فقط عدم طاعته في القتال و ليس عدم الاعتراف بولايته مطلقا ، و لذا كان يقيم الصلاة خلفه و يؤدي إليه زكاة ماله فقد ذكر ابن سعد " كان في زمان الفتنة لا يأتي أمير إلا صلى خلفه وأدى إليه زكاة ماله"<sup>(92)</sup> وقال ابن عمر " من قال حي على الصلاة أحبته ومن قال حي على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله قلت لا"<sup>(93)</sup>.

عاشرا : الرفض المبدئي الشخصي بأن يقوم بقتل المسلم من أجل تثبيت الحكم وإخماد ثورة الخارجين على الخلافة ، فقد صرح برفضه ذلك في قوله " و الله ما أحب انها دانت لي سبعين سنة و أنه قتل في سببي رجل واحد"<sup>(94)</sup>، و قال أيضا " لو اجتمعت علي أمة محمد إلا رجلين ما قاتلتها"<sup>(95)</sup>.

أحد عشر : الحل الذي يراه ابن عمر لمنع النزاع المسلح على السلطة يتمثل في ثلاثة خيارات الأول منها: بيعته ولي الأمر الذي أجمعت عليه الأمة وعدم الخروج عليه وهو ما التزم به ابن عمر في بيعته علي بن أبي طالب و معاوية بن أبي سفيان ويزيد بن معاوية فإن ظهر على الخليفة ما يُكره فيرى الصبر على هذا الابتلاء وقد صرح بذلك عندما بايع يزيد حيث قال : إن كان خيرا رضىنا وأن كان بلاء صبرنا"<sup>(96)</sup>.

والثاني : نهى الخارجين على الخليفة المجمع عليه بعدم الخروج والإنكار عليهم ، ولذا أنكر على الحسين وابن الزبير<sup>(97)</sup> وأهل المدينة خروجهم على يزيد بن معاوية<sup>(98)</sup>، والثالث: تأييد الحوار السلمي بين الأطراف المتنازعة ، ولذا حضر "التحكيم" بين عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري و الحرص على الدفع بعملية الاتفاق إلى الحل السلمي حيث دعا عمرو بن العاص للاتفاق على حل مع أبي موسى الأشعري<sup>(99)</sup>.

و أما من جهته الشخصية فهو مسالم مع الجميع على ألا يكون سببا في الفتنة بين المسلمين و لذا شهد صلح الحسن بن علي مع معاوية بن أبي سفيان وحرص أن لا يتكلم بشيء يؤدي إلى إفساد هذا الصلح<sup>(100)</sup>.

اثني عشر : إن القتال من أجل الحق الواضح أفضل من تركه ولكنه في حالة الاشتباه فالأصل الاعتزال قال ابن عمر " كفت يدي فلم أندم والمقاتل على الحق أفضل" (101) ، ولذا قاتل مع النبي صلى الله عليه وسلم في جهاده للكفار (102) وشارك في حروب الردة (103) و في الفتوحات الإسلامية (104) وقاتل دفاعا عن عثمان بن عفان (105) ولكن في المقابل اعتزل الفتن منذ استخلاف علي بن أبي طالب سنة 35هـ / 655م إلى وفاته سنة 73هـ / 692م أو 74هـ / 693م .  
ثلاثة عشر : حث الناس على الاعتزال والابتعاد عن أماكن الفتن ولذا كان يقول خلال الفتن " إن كان لك ضيعة فالحق بضيعتك" (106) ، ومنع من يملك التأثير عليه على عدم المشاركة في الفتن كما فعل مع أخته حفصة بمنعها الخروج مع عائشة إلى البصرة (107) ، و حذر أبناءه من نكث بيعة يزيد والخروج عليه مع أهل المدينة (108) .

أربعة عشر : تحكيم العقل وعدم الانسياق وراء التوجه العام فعلى الرغم من أن أغلب أهل المدينة شاركوا في واقعة الحرة والخروج على يزيد (109) فإنه لم يخرج معهم ، وعلى الرغم من أن أهل مكة بايعوا ابن الزبير حيث كان متواجدا فيها فإنه لم يبايعه انتظارا لاستقرار الخلافة لأي جهة (110) .

خمس عشر : الاعتماد على الحدس السياسي والرؤية السياسية لمآلات الأحداث في اتخاذ القرار وتحديد الموقف ، ومن ذلك أنه على الرغم من إصرار البعض على اختياره خليفة بعد استشهاد عثمان إلا أنه رفض ذلك رفضا باتا وأشار إلى توقعاته لما سيحدث بحال الأمة بعد قتله موضحا أن هناك من سيعمل بالنار له (111) ، وكذلك رفض ولاية الشام على الرغم من إصرار الخليفة علي بن أبي طالب على قبولها (112) ، ما يعني أنه يتوقع بأن معاوية بن أبي سفيان لن يُسلم له بالخلافة ولن يقبل إلا بالقصاص من قتلة عثمان وسيعمل للانتقام منهم و سيستخدم سلطته على ولاية الشام لكسب المناصرين للنار، و كذلك لم يقبل من معاوية أن يبايع لابنه يزيد لولاية العهد (113) ، كضمان نهائي بتسليم الخلافة له بعد وفاة أبيه لأنه يتوقع أن هناك من لن يرضى بخلافته و سيخرج عليه مثل الحسين و ابن الزبير حيث ظهرت بوادر الرفض هذه في عهد والده معاوية (114) ، والحقيقة أن حدس ابن عمر كان في محله في جميعها فقد كشفت الأحداث خروج معاوية بن أبي سفيان في أهل الشام (115) وخروج طلحة بن عبدالله والزبير بن العوام وعائشة بنت أبي بكر في أهل البصرة (116) مطالبين بالقصاص من القتلة علي بن أبي طالب ، و خروج الحسين بن علي (117) وعبدالله بن الزبير (118) وأهل المدينة على يزيد (119) .

### خاتمة البحث

الدراسة بحثت في مواقف ابن عمر في جميع الفتن السياسية التي عاصرها في صدر الإسلام منذ استشهاد عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة 35هـ / 655 م ، إلى استقرار الملك لعبد الملك بن مروان سنة 73 هـ / 692 م وحللت الأسس التي كان يعتمد عليها في تحديد هذه المواقف و طبيعة تعامله معها و خلص إلى عدة نتائج منها أن ابن عمر يميل إلى الاتجاه السلمي في حل الخلافات على السلطة ، و أنه يرفض المشاركة في الاقتتال بين المسلمين مع أي طرف بغض النظر عن مكانة هذا الطرف الدينية أو مبرراته السياسية فضلا عن أن يكون زعيما في هذا القتال ، و أن ابن عمر يرى طاعة ولي الأمر الذي اجمعت الأمة على بيعته دون اعتبارات أخرى ، و بين البحث كذلك أن ابن عمر لم يكن حريصا على الخلافة على الرغم من أن الفرص كانت مواتية له و من أهليته لها و رغبة الناس به خشية أن يدخل في قتال مع أحد لا يرى خلافته و لو كان شخصا أو شخصين، كما أكدت الدراسة أن مواقف ابن عمر في هذه الفتن السياسية كانت مبدئية غير قابلة للتغيير بالرغم من ضغوط الجهات الفاعلة في الاحداث عليه للمشاركة فيها و ذلك لأهميته في ترجيح ميزان القوى بين الأطراف المتنازعة على السلطة .

الهوامش

- 1- محمد بن جرير الطبري ، تاريخ الأمم او الملوك (بيروت ) ج4 ص 317 و ما بعدها.
- 2- نفسه ص 365 و ما بعدها.
- 3- نفسه ص 427 .
- 4- نفسه ص 443 و ما بعدها .
- 5- نفسه و ما بعدها .
- 6- نفسه ص 506 و ما بعدها.
- 7- نفسه ج5 ص 10 و ما بعدها .
- 8- نفسه ص 64 و ما بعدها .
- 9- نفسه ص 72- 93 .
- 10- نفسه ص 67-71 .
- 11- نفسه ص 143-152 .
- 12- نفسه ص 162 ، 163 .
- 13- نفسه ص 165 ، 166 ، 174 ، 228 ، 312-314 .
- 14- نفسه ص 400-467 .
- 15- نفسه ص 474 .
- 16- نفسه ص 480-494 .
- 17- نفسه ص 499 .
- 18- نفسه ص 501 ، 503 ، معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي بويح له بالخلافة بعد وفاة ابيه سنة 64هـ/ 684 م و ظل في الخلافة فترة أختلف المؤرخون في تقديرها ما بين عشرين يوما إلى أربعة أشهر ثم تنازل عنها دون ان يعهد إلى خليفة بعده و توفي بعد مدة يسيرة من اعتزاله في السنة نفسها، أنظر عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير ، البداية و النهاية (بيروت) ج8 ، ص 237.
- 19- انظر التفصيل نفسه ص 502 و ما بعدها.
- 20- محمد بن سعد ، الطبقات الكبرى (بيروت ، 1985) ج4 ، ص 142-188، البلاذري أحمد بن يحيى بن جابر ، أنساب الأشراف (بيروت ، 1996) ج10 ، ص 446-453 ، ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبدالله القرطبي، الاستيعاب في معرفة الاصحاب (بيروت) (ملحق في الهامش مع كتاب الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن محمد) ج2 ، ص 333-338، ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن محمد ، الإصابة في تمييز الصحابة (بيروت) ج2 ، ص 338-341 .
- 21- الطبري ، تاريخ ، ج4 ، ص 428، 460 .
- 22- نفسه ص 169 ، الطبري ، تاريخ ، ج4 ، ص 332 ، 460 ج5 ، ص 58 .
- 23- الطبري ، تاريخ ، ج4 ، ص 341 .
- 24- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 156 ، ابن عساكر هبة الله علي بن الحسن ، تاريخ مدينة دمشق (بيروت ، 1996)، ج31، ص 181.
- 25- الطبري ، تاريخ ، ج4، ص 332 ، ابن الجوزي أبو الفرج عبدالرحمن بن علي ، المنتظم في تواريخ الملوك و الأمم (بيروت ، 1995) ج3 ، ص 316.
- 26- نفسه ص 428، 431.
- 27- نفسه ص 428 .
- 28- ابن عساكر ، دمشق ، ج 31 ، ص 181 .
- 29- الطبري ، تاريخ ، ج4، ص 446 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج3 ، ص 328.
- 30- الطبري، تاريخ ، ج4 ، ص 446، ابن عساكر، دمشق ، ج 31، ص 181.

عبدالله بن عمر بن الخطاب ومواقفه من الفتن في صدر الإسلام 33هـ / 653 م - 73هـ / 692 م

- 31- الطبري ، تاريخ ، ج4 ، ص 446 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج3 ، ص 329 ، و البلاذري ينص أن ابن عمر "كره بيعة علي" لعله يوفق بين الموقف المتعارض من بيعة علي فهو قد بايعه لكنه كارها لذلك" أنظر أنساب الأشراف ، ج10 ، ص 447.
- 32- نفسه ، ص 460 .
- 33- نفسه ، ص 451 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج3 ، ص 331.
- 34- ابن عساكر، دمشق ، ج 31، ص 110 .
- 35- ابن سعد، الطبقات ، ج4 ، ص 164 .
- 36- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 69 .
- 37- أنظر التفصيل نفسه ص 143-149.
- 38- نفسه ص 158، 159.
- 39- نفسه ص 162، 163 .
- 40- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 182، ابن عساكر ، دمشق ، ج 31، ص 183 ، 184 .
- 41- ابن الأثير علي بن محمد بن محمد الشيباني ، الكامل في التاريخ (بيروت ، 1979) ج 3 ص 506، 507 .
- 42- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 303، 304 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج4، ص 104، ابن الأثير ، الكامل ، ج3، 506، 507.
- 43- الطبري ، تاريخ ، ج 5 ، ص 322 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج4، ص 137.
- 44- نفسه ص 342 .
- 45- نفسه ص 343، الوليد بن عتبة بن أبي سفيان الأموي ، ولاء معاوية بنابي سفيان علي المدينة ، و عرف بالحلم و الكرم و الديانة و الحلم و قد رشحه أهل الشام للخلافة بعد وفاة معاوية بن يزيد لكنه رفض ذلك و توفي سنة 64هـ/684م. أنظر شمس الدين محمد بن احمد الذهبي ، سير أعلام النبلاء (بيروت ، 1982) ج3 ، ص 534.
- 46- نفسه .
- 47- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 183
- 48- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 503.
- 49- نفسه ص 501.
- 50- نفسه ص 503 و ما بعدها.
- 51- ابن سعد ، الطبقات، ج4 ، ص 169.
- 52- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 501-503 ، 530 ، 582.
- 53- نفسه ص 530 ، 610 .
- 54- ابن سعد، الطبقات ، ج4 ، ص 152 ، 184 ، 185 ، البلاذري ، أنساب ، ج10 ، ص 447 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج4 ، ص 278.
- 55- ابن عساكر، دمشق ، ج31 ، 87، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج4، ص 285. ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ج2 ، ص 336.
- 56- ابن سعد، الطبقات ، ج4 ، ص 149.
- 57- الطبري ، تاريخ ، ج4 ، ص 446.
- 58- نفسه ص 460.
- 59- ابن عساكر، دمشق ، ج ، ص 189 .
- 60- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 151.
- 61- نفسه ص 171 .
- 62- نفسه ص 171.
- 63- الطبري ، تاريخ ، ج4 ، ص 446.
- 64- نفسه ص 460.

- 65- نفسه ص 446.
- 66- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 183.
- 67- الذهبي محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء (بيروت ، 1982) ج3، ص219 ، 279 .
- 68- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 339.
- 69- ابن سعد ، الطبقات ، ج 4، ص 151.
- 70- نفسه ص 164.
- 71- نفسه ص 151 ، 169.
- 72- نفسه ص 151.
- 73- نفسه 164 ، ابن عساكر ، دمشق ، ج31 ، ص 182.
- 74- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 151 ، 169 .
- 75- ابن عساكر، دمشق ، ج 31 ، ص 191.
- 76- نفسه ص 182.
- 77- نفسه ص 183 ، 184 .
- 78- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 342 ، 343 .
- 79- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 152 ، 184.
- 80- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 303 ، 304.
- 81- نفسه ص 501-503.
- 82- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 151، ابن عساكر، دمشق ، ج 31 ، ص 188.
- 83- ابن سعد، الطبقات ، ج4، ص 182 .
- 84- ابن الأثير ، الكامل ، ج3 ، ص 510 ، 511.
- 85- ابن عساكر، دمشق ، ج 31، ص 189، عبدالله بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي ، أحد سادة قریش ، اتصف بالحلم و الكرم ، و كان من أشد المناصرين لعبدالله بن الزبير و لما حاصر الحجاج بن يوسف الثقفي ابن الزبير في مكة كان معه و قاتل اهل الشام حتى قتل سنة 692/73م. أنظر ابن كثير، البداية، ج8 ، ص 345.
- 86- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 403.
- 87- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 475.
- 88- نفسه ص 480.
- 89- نفسه ص 342.
- 90- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 343.
- 91- ابن سعد ، الطبقات ، ج4، ص 183
- 92- نفسه، ص 149.
- 93- نفسه ص 170.
- 94- ابن سعد، الطبقات ، ج4 ، ص 169.
- 95- نفسه ص 150 .
- 96- نفسه ص 184.
- 97- الطبري ، تاريخ ، ج 5 ، ص 343.
- 98- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 183.
- 99- الطبري ، تاريخ ، ج 5 ، ص 69.
- 100- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 182 ، ابن عساكر، دمشق ، ج 31 ، 183 ، 184 .
- 101- ابن سعد، الطبقات ، ج4 ، ص 164.
- 102- نفسه ، ص 151.
- 103- الطبري ، تاريخ ، ج3، 291، 292 ، 296 .

- 104- نفسه ، ج4 ، ص 115 ، 117 ، 118 .  
105- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص156 .  
106- ابن عساكر ، دمشق ، ج31 ، ص192 .  
107- الطبري ، تاريخ ، ج4 ، ص 451 .  
108- ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص 183 .  
109- نفسه .  
110- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 478 ، ابن عساكر ، دمشق ، ج31 ، ص 189 .  
111- الطبري ، تاريخ ، ج4 ، ص332 .  
112- ابن عساكر ، دمشق ، ج 31 ، ص 181 .  
113- ابن الأثير ، الكامل ، ج 3 ، ص 506 .  
114- الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 303 .  
115- نفسه، ص 558 .  
116- نفسه ، ص 452 و ما بعدها .  
117- نفسه ، ص 347 و ما بعدها .  
118- نفسه ص474 و ما بعدها .  
119- نفسه ، ص 480 .